6,5 مليارات قدم إنتاج مصر الكلي من الغاز.. وبدء التصدير قريبا

وزير البترول المصري: 3 مليارات قدم مكعبة إنتاج حقل ظهر بحلول يوليو 2019

أحمد مغربي

كشف وزير البترول والثروة المعدنية المصري م.طارق الملا عن ان حجم انتاج حقل ظهر للغاز الطبيعي سيصعد خلال يوليو 2019 إلى 3 مليارات قدم مكعبة يوميا صعودا من الانتاج الحالي البالغ 2 مليار قدم مكعبة، متوقعا ان يصعد إنتاج مصر من الغاز الطبيعي الى 6,5 مليارات قدم مكعبة يوميا لتغطي احتياجات مصر بالكامل من الغاز الطبيعي وتحولها الى دولة مصدرة قريبا.

حديث الملا جاء خلال مؤتمر صحافي عقده أمس بحضور السفير المصري طارق القوني.

واضاف ان مصر وصلت الى الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي في سبتمبر 2018 سواء في استهلاك الكهرباء او الصناعات التحويلية او القطاعات الاخري المستهلكة للغاز مثل قطاع النقل، مضيفا ان مصر تعمل حاليا في تنفيذ المرحلة الثانية من تطوير حقل ظهر للوصول إلى إنتاج 3 مليارات قدم مكعبة يوميا بحلول شهر يوليو المقبل.

وذكر ان حجم الاستثمارات التي ضختها مصر في مشروع حقل ظهر وصل إلى 8 مليارات دولار، مبينا ان حجم الموازنة المرصودة في تطوير حقل ظهر بكافة مراحله يبلغ 12 مليار دولار.

ولفت الى ان مصر لديها مشاريع اخري لتطوير الغاز ومنها مشروع شمال الاسكندرية والذي يتم تنفيذه على 3 مراحل، بدأت المرحلة الاولى منه في أبريل 2017 وجار تنفيذ المرحلة الثانية والتي سيتم خلالها التشغيل التجريبي خلال الأيام القليلة المقبلة لانتاج 400 مليون قدم مكعبة يوميا، اما المرحلة الثالثة فسيتم البدء فيها خلال الربع الثالث من 2019.

وذكر ان حجم الانتاج من كافة مراحل مشروع شمال الاسكندرية يقدر بـ1,5 مليار قدم مكعبة يوميا.

وأوضح ان النجاح الباهر الذي حققه مشروع حقل ظهر لفت انظار المستثمرين والشركات النفطية العالمية إلى مصر، كونه اكبر الاكتشافات في البحر المتوسط ويعد نجاحا لمصر في ادارة تلك المشروعات والتأكيد على الدعم الكامل للقيادة السياسية لقطاع البترول المصري.

وقال ان حقل ظهر نجح في جذب عدة شركات عالمية، مثل شركة ايني الإيطالية، والتي قامت بعد تطوير الحقل ببيع حصص تابعة لها الى شركات عالمية أخرى، حيث قامت شركة روسفنت الروسية بشراء 30٪، وشركة مبادلة الاماراتية 10٪، وشركة بي بي 10٪، مبينا ان ملكية شركة ايني الايطالية في الحقل تبلغ حاليا 50٪ والشركاء الآخرين 50٪.

من جهة أخرى قال الملا ان مصر لديها مشروعات للغاز ضخمة في دلتا النيل والصحراء الغربية وجار العمل على تطوير عدد من المشاريع القائمة.

وذكر أن مصر كلفت خلال الفترة الماضية شركة ويسترن جيكو (شلمبرجير) بعمل مسح زلزالي متطور في المياه الإقليمية بالبحر الأحمر عقب ترسيم الحدود الاخير مع المملكة العربية السعودية، مشيرا الى انه تم الانتهاء من المسح والتحليل، وتم دعوة العديد من الشركات العالمية، لإبداء رغبتها بالمشاركة في تطوير تلك الحقول.

وأشاد الملا بالخطوات التي اتخذتها مصر في ترسيم الحدود مع السعودية، وكذلك مع قبرص، والتي كان من أبرز نتائجها حقل ظهر وحقول جديدة يتوقع اكتشافها في البحر الاحمر.

ولفت إلى أن مصر ستصبح من الدول المصدرة للغاز قريبا، مشيرا إلى ان مصر ستلتزم بتنفيذ تعهداتها السابقة مع الشركات التي كانت تصدر لها الغاز في السابق، وتوقفت مع انخفاض انتاج الغاز في مصر.

واشار إلى أن مصر لديها بنية تحتية متكاملة من محطات إسالة الغاز في شرق الاسكندرية، وخطوط أنابيب، وهذه المحطات مرتبطة بعقود تصدير طويلة الاجل منذ الألفينات، مشددا على أن الكميات الفائضة من الاستهلاك المحلي من الغاز سيتم توجيهها إلى العقود السابقة أولا، وبين أن مصر قامت خلال الفترة القليلة الماضية بضخ غاز تجريبي إلى الأردن.

وكشف أن مصر تهدف للتحول إلى مركز تجاري اقليمي للغاز، وأن تكون كذلك مركزا لتداول الطاقة، بحيث يتم استيراد الغاز وتخزينه وإسالته في المرافق، وهذا الأمر يشجع على الصناعات التحويلية، مثل الأسمدة والبتروكيماويات، متوقعا أن تصل مصر إلى تلك الغاية خلال 4ـ6 سنوات، خصوصا مع زيادة الإنتاج من دول البحر المتوسط، مثل لبنان واسرائيل والأردن.

الشركات الكويتية

وأكد الملا أن الشركات الكويتية المستثمرة في قطاع البترول المصري مهتمة بالتوسع في ظل العوائد الجيدة والتسهيلات التي تلقاها من الحكومة المصرية، مشيرا الى انه التقى خلال هذه الزيارة للكويت عددا من مسؤولي هذه الشركات ومنها الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) وشركة (كويت انرجي).

واوضح ان المستثمرين الكويتيين يرحبون حاليا بالاستثمار في مصر نظرا للتسهيلات الموجودة والأوضاع المستقرة والعوائد الكبيرة المتوقعة.

وأشار الى ان عددا من المستثمرين الكويتيين التقوا به مؤخرا وأحيوا فكرة انشاء مصفاة ومجمع بتروكيماويات في منطقة قناة السويس ويتم الاستعداد لهذا الامر حاليا.

إنتاج النفط

وحول انتاج مصر من النفط حاليا اوضح الوزير الملا ان انتاج مصر حاليا يبلغ نحو 660 الف برميل يوميا وأن المستهدف هو الوصول الى 670 الف برميل يوميا، لافتا الى ان الفرق بين الانتاج والاستهلاك يصل الى نحو 250 الف برميل يوميا لصالح الاستهلاك.

واشار الملا الى ان تذبذب اسعار النفط يجعل الاستثمار في اضيق الحدود ويقلق المستثمرين وان الغاز شهد طفرة خلال الفترة الماضية نظرا لعدم ارتباطه بشكل مباشر بتذبذب اسعار النفط.

وعن حجم المبالغ التي تلتزم مصر بسدادها قال انها بلغت في اواخر العام 2012 حوالي 6,3 مليارات دولار وانها انخفضت في 30 يونيو 2018 الى 1,2 مليار دولار وان الخطة المستهدفة هي تسديد جميع المديونيات بنهاية 2019.

م.طارق الملا والسفير المصري طارق القوني خلال المؤتمر الصحافي (قاسم باشا)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

12 مليار دولار حجم الاستثمارات المعتمدة لحقل ظهر.. 8 مليارات أنفقت منها حتى الآن

تشغيل المرحلة الثانية من مشروع شمال الإسكندرية خلال أيام بطاقة 400 مليون قدم مكعبة

ترسيم الحدود مع السعودية مكّن مصر من الاستكشاف في البحر الأحمر

تحول مصر إلى مركز تجاري إقليمي للغاز في غضون 4 إلى 6 سنوات

3 محاور للاستكشاف

حول الاستكشافات الجديدة التي تنفذها مصر خلال الفترة المقبلة، قال الملا أن وزارة البترول المصرية تعمل على 3 محاور، الأول: البحر الأبيض المتوسط، حيث قامت الشركة القابضة للغاز بعمل مزايدة عالمية لتطوير بعض البلوكات، ويتم حاليا مرحلة التقييم تمهيدا للترسية. أما المحور الثاني فقامت به هيئة البترول بتنفيذ مزايدة عالمية في الصحراء الشرقية والغربية وخليج السويس وسيناء، وتم تلقي العروض كذلك، ولا تزال في مرحلة التقييم. وبين الملا ان المحور الثالث سيكون خلال الأيام القليلة المقبلة، والذي يتضمن طرح أول مزايدة للبحر الأحمر، وهي من نتائج ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية.

3٪ انخفاضاً في استهلاك البنزين بمصر

حول رفع مصر لأسعار البنزين والسولار خلال 2019، ذكر الملا أن مصر ماضية في خطتها السابقة في رفع أسعار المحروقات، وفقا للبرنامج الإصلاحي، نافيا أن تتجه مصر إلى السعر العالمي، ولكن فقط تغطية سعر التكلفة. وقال انه عقب اصلاح منظمة الدعوم على المحروقات انخفض الاستهلاك بواقع 3٪ للبنزين ومن 5ـ6٪ للديزل.

استيراد مليوني برميل من الكويت

قال الملا ان مصر تستورد من الكويت نحو 2 مليون برميل نفط شهريا بالاضافة الى بعض المنتجات البترولية ومنها السولار، مشيرا الى ان مصر تستورد من عدة دول اخرى وانها تصدر ايضا بعض انواع النفوط التي لا تتلاءم مع المصافي المصرية والتي يرتفع فيها الغاز الحمضي.

9,3 ملايين وحدة تعمل بالغاز الطبيعي

أشار الملا إلى انه مع ترشيد الدعم وتصحيح الاسعار فإن استهلاك المنتجات في مصر انخفض ومنها غاز الطبخ في المنازل (البوتجاز) الذي انخفض بحوالي 1,5٪ في ظل توسع مصر في توصيل الغاز للمنازل والذي وصل الى نحو مليون وحدة سنويا خلال العام الاخير، فيما وصل العدد في العام الماضي 700 الف وحدة وان المستهدف 1,3 مليون وحدة سنويا وان عدد الوحدات الموصل لها الغاز حاليا يبلغ 9,3 ملايين وحدة سكنية.

3,4 ٪ النمو الحقيقي المتوقع للقطاع غير النفطي في العامين المقبلين

«الوطني»: 3٪ نمو الناتج المحلي البحريني في 2020/2019

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن يواصل القطاع غير النفطي دعم نمو الاقتصاد البحريني على خلفية تزايد معدلات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والتي سيتم تمويل بعضها من خلال حزمة الدعم المالي الخليجي، التي تم الإعلان عنها مؤخرا بقيمة تصل إلى 10 مليارات دولار في هيئة قروض وودائع ومنح. وقد تساهم تلك المبالغ التي سيتم صرفها على عدة دفعات خلال السنوات الخمس المقبلة في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، حيث من المقرر أن تؤتي تلك المشاريع ثمارها من خلال تحقيق عائدات مالية جيدة وتوفير فرص عمل بما يعوض بعضا من الأثر السلبي المنعكس على الطلب المحلي جراء تنفيذ تدابير التقشف المالي.

ومن المقرر أن تستفيد أنشطة القطاع النفطي من قيام البحرين في العام 2018 بإنشاء صندوق للطاقة بقيمة مليار دولار من مستثمرين محليين ودوليين، وسيوجه الصندوق استثماراته نحو قطاعي النفط والغاز في المملكة، والتي تشمل الحقول المكتشفة حديثا. وسيترتب على ذلك تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي نموا بنسبة 1,4٪ و1,6٪ في عامي 2019 و2020 على التوالي، على أن يتراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3٪ تقريبا في السنة المالية 2020/2019.

وتوقع التقرير أن يستفيد قطاع الخدمات المالية، من المبادرات والإصلاحات الحكومية خاصة في مجال ابتكارات التكنولوجيا المالية. كما تعد تكلفة ممارسة الأعمال في هذا القطاع منخفضة نسبيا وفقا للمعايير الإقليمية، حيث تقل بنسبة 40٪ مقارنة بدبي. لذا تتبوأ المملكة مكانة تنافسية جيدة في هذا المجال. ومن المتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي 3,4٪ على أساس سنوي في العامين المقبلين.

كما توقع التقرير أن يرتفع معدل التضخم لمؤشر أسعار المستهلك من 2,5٪ في العام 2018 إلى 3,5٪ في العام 2019، الأمر الذي يعزى إلى استحداث ضريبة القيمة المضافة العام المقبل، إلا أنه من المتوقع أن تتراجع معدلات التضخم فيما بعد لتصل إلى 2,0٪ في العام 2020 مع تلاشي تأثير استحداث ضريبة القيمة المضافة، كما يتوقع أن يظل التضخم في أسعار المواد الغذائية وتكاليف السكن معتدلا.

وتشير التقديرات إلى أن عجز الميزانية سيتقلص تدريجيا تماشيا مع «برنامج التوازن المالي» الذي تبنته البحرين، وهو عبارة عن سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى خفض العجز المالي بحلول العام 2022 من التقديرات الحالية البالغة 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى الوصول إلى ميزانية بلا عجز وتخفيض مستوى الدين العام من نسبته الحالية في حدود 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 82٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويستهدف برنامج التوازن المالي زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة تتراوح بين 2 و2,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما من خلال طرح ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪. إلا أنه على الرغم من ذلك، من غير المتوقع أن تحقق ضريبة القيمة المضافة أكثر من 188,5 مليون دينار بحريني (500 مليون دولار) أو حوالي 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لذا ستحتاج الحكومة إلى تأمين مصادر بديلة للدخل غير النفطي. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المقرر أن يتقلص عجز الموازنة إلى نسبة 5,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 وإلى نسبة 4,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020.

وذكر التقرير أن ائتمان قطاع الأعمال شهد نموا قويا بمعدل 12,3٪ على أساس سنوي منذ بداية العام الحالي حتى أكتوبر، متخطيا بذلك معدل النمو السنوي البالغ 4,1٪ الذي تم تسجيله في العام 2017. ويعزى هذا الزخم بشكل أساسي إلى زيادة نشاط الإقراض لقطاعي البناء والتصنيع. وبلغ إجمالي النمو الائتماني للقطاع الخاص، والذي يشمل القروض الشخصية، أعلى مستوياته منذ أكثر من 6 سنوات، وصولا إلى 10,8٪ في أكتوبر.

كما سجلت ودائع القطاع الخاص نموا أقل من نمو معدلات الائتمان. ففي أعقاب بلوغه أدنى المستويات في شهر أغسطس، بلغ معدل النمو 1,5٪ على أساس سنوي في أكتوبر. وقد أدى ضعف نمو الودائع في تراجع نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) في العام 2018، كما اتخذ عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) اتجاها تراجعيا.

واوضح التقرير أن يواصل ارتفاع كل من مستويات العجز المالي والحساب الجاري الخارجي في الضغط على احتياطيات العملة الأجنبية، حيث يقدر عجز الحساب الجاري حاليا بحوالي 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2018، ومن المتوقع أن يستمر العجز في العام 2019 قبل أن يتم تسجيل فائض هامشي في العام 2020، على خلفية تحسن طفيف للنشاط غير النفطي. على صعيد آخر، انخفضت احتياطات المملكة من 1,5 مليار دولار في سبتمبر إلى 1,4 مليار دولار في أكتوبر (تعادل 1,2 شهر من الواردات). ومن المقرر أن تتسلم البحرين ما يصل إلى مليار دولار من حزمة الدعم المالي من دول مجلس التعاون الخليجي البالغة 10 مليارات دولار بنهاية العام الحالي، والتي من شأنها أن تساعد في إنعاش الاحتياطات النقدية وتخفيف الأعباء المالية بعض الشيء.

وتغطي القيمة الإجمالية لحزمة الدعم المالي التي تصل إلى 10 مليارات دولار معظم الديون الخارجية للمملكة مستحقة الدفع في الفترة ما بين الربع الرابع من العام 2018 والعام 2022 التي تقدر بحوالي 12 مليار دولار. إلا أنه من المرجح أن تواصل الحكومة اللجوء إلى أسواق السندات المحلية والدولية لمساعدتها في سد العجز. وعلى الرغم من قيام وكالات التصنيف الرئيسية بالإجماع على أن التصنيف الائتماني السيادي للمملكة يصل إلى ما دون درجة الاستثمار وفقا لستاندرد آند بورز (+B) ووكالة موديز (B2) وفيتش (ـBB)، فقد تحسنت إمكانية الحصول على تمويل أقل تكلفة في الأشهر التي أعقبت الإعلان عن حزمة الدعم الخليجية، مع اكتساب المستثمرين ثقة أكبر فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية للاقتصاد البحريني. وبالفعل، قامت وكالة موديز مؤخرا بتحديث توقعاتها تجاه البحرين من نظرة سلبية إلى مستقرة على خلفية حزمة الدعم المالي.

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت تكاليف الاقتراض آخذة في الارتفاع مع اتباع الحكومة للسياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي. حيث قامت البحرين برفع أسعار الفائدة الرئيسية بواقع 25 نقطة أساس إلى 2,75٪ في ديسمبر. كما ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك على إثر ارتفاع أسعار الفائدة خلال العام الماضي. واعتبارا من منتصف ديسمبر، ارتفع سعر الفائدة لفترة 3 أشهر بواقع 105 نقاط أساس منذ بداية العام وحتى الآن.

مستقبل واعد

ورأى التقرير أن الإصلاحات المقترحة ضمن برنامج التوازن المالي وبصفة أشمل ضمن رؤية البحرين الاقتصادية للعام 2030 تعد طموحة وحساسة من الناحية الاجتماعية والسياسية، إلا أن المؤشرات ترجح التزام السلطات بالمضي قدما نحو تطبيق الإصلاحات المعلنة. ومع ربط تسلم دفعات حزمة الدعم المالي الخليجية بالإصلاحات المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي للمملكة، تقل احتمالية التراجع عن جهود الإصلاح، حيث سيساهم إحداث تقدم ملموس في إنجاز تلك الإصلاحات في إرسال إشارات إيجابية إلى المستثمرين إلا أنه على الرغم من ذلك، يجب أن تتم تنفيذ الإصلاحات بوتيرة معتدلة وعناية فائقة، حتى لا تؤثر

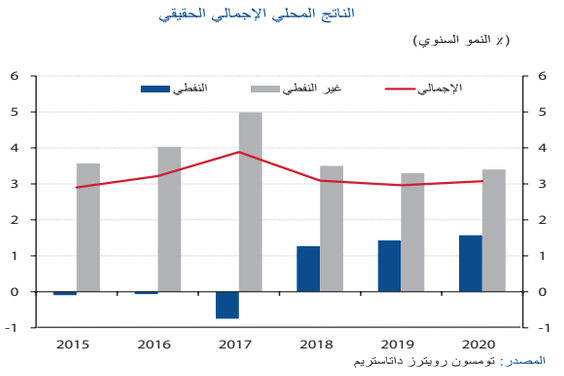

ارتفاع معدل التضخم إلى 3,5٪ في العام 2019

توقعات بتقلص عجز الموازنة تدريجياً إلى 4,6٪ بنهاية 2020

احتياطيات البحرين انخفضت إلى 1,4 مليار دولار في أكتوبر الماضي